باسيل يهدد من يتناوله بالقضاء

بيروت: قال وزير الخارجية رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل ان التيار مستهدف بحملات إعلامية لأنه ليس فاسدا، مشددا على ان كل تناول لشخصه أو للتيار سيرد عليه بدعوى قضائية. وأكد باسيل بعد اجتماع التكتل في الرابية انه سيظل يقاتل سياسيا ضد كل من يعطل مشاريع الماء والكهرباء والاتصالات والنفط، وبرر عدم تحقيق وعده بالكهرباء على مدار الساعة بأن هناك مشاريع لم تنجز، ومنع انجازها ولكن ليس بسبب صرفنا الأموال كما يروجون.

الراعي: الدولة كلها في خطر إذا استمر الاستهتار بالاستحقاق الرئاسي

إصابة خمسة جنود بانفجار استهدفهم في عرسال

بيروت ـ عمر حبنجر

استهدفت ناقلة جند تابعة للجيش اللبناني بعبوة ناسفة مزروعة على طريق عرسال ما اوقع خمسة من رجالها جرحى باصابات طفيفة.

واستتبع التفجير اشتباك بالأسلحة المختلفة بين الجيش اللبناني وجبهة النصرة التي فقدت سبعة من علمائها أمس الاول بانفجار استهدف اجتماعا لهم في احد احياء عرسال، قيل انه كان مخصصا للبحث باطلاق العسكريين اللبنانيين المخطوفين لدى هذا التنظيم، والذين فشلت الجهود الرسمية في اطلاقهم.واعتقل الجيش ثلاثة سوريين اشتبه في أمرهم، وكانت دورية الجيش عائدة من معاينة الانفجار الذي استهدف علماء القلمون وتضم عناصر من اللواء الثامن وخبيرا عسكريا.

قائد الجيش العماد جان قهوجي اكد ان الوضع العسكري الراهن على الحدود لا يقلقه، محذرا من مسار التطورات الميدانية على المقلب السوري بين قوات النظام والتنظيمات المتطرفة. ولفت قهوجي الى جهوزية الجيش الممتازة، موضحا اننا لا نتحدث عن مستوى تجهيزنا مقابل الخطر الاسرائيلي بل عن قدراتنا في حماية لبنان من خطر الارهاب. من جهته، البطريرك الماروني بشارة الراعي اكد امس انه بذل ولا يزال اقصى الجهود لدفع الفرقاء الى انجاز الاستحقاق الرئاسي، وحذر مرارا وتكرارا من ان التهرب من هذه المسؤولية سيؤدي الى شل الدولة وتعطيل مؤسساتها.

رئيس مجلس الوزراء تمام سلام مستقبلا في السراي القائم بالأعمال في السفارة الأميركية السفير ريتشارد جونز

العماد قهوجي يحذّر من مسار التطورات الميدانية على المقلب السوري

بري يحذر من ذهاب لبنان إلى المزبلة متوسلاً للجلسة التشريعية

ونقل عنه الوزير السابق وديع الخازن ان الدولة باجمعها في خطر اذا استمر الاستهتار بالاستحقاق الرئاسي بعدما اصبحنا في نظر المجتمع الدولي عاطلين وخارجين عن الاستحقاقات.ومن بكركي ايضا، قال جوزف طربيه رئيس جمعية مصارف لبنان اذا خالفنا القواعد المالية العالمية فستنقطع العلاقات معنا، ونحن نريد ان تبقى التحويلات المالية من لبنان واليه.

وعلى صعيد المواقف المتصلة بالجلسة التشريعية الأسبوع المقبل، حذر الرئيس نبيه بري من ذهاب البلد الى «المزبلة» قبل ايجاد مزبلة للنفايات، متوسلا عقد الجلسة التشريعية كي لا يتسول لبنان.

وقال بري: ضميري مرتاح حيال ما قمت به تجاه العماد ميشال عون والقوات اللبنانية، باقتراح استعادة الجنسية اللبنانية.ونقل زوار بري عنه ايضا انه أدرج للعماد عون ايضا مشروع عائدات الخلوي للبلديات، ولأجل ذلك يجب عقد الجلسة العامة وإلا فإن البلد سيذهب الى المزبلة قبل ايجاد مزبلة للنفايات.

وكشف بري ان حاكم مصرف لبنان أطلعه على خطورة التأخر في إقرار قروض واتفاقات دولية.

وقال: إذا لم تنعقد الجلسة التشريعية فسيكون انتحارا لمن يريد الحياة.

بدوره أكد وزير الدولة محمد فنيش على ان قناعة حزب الله أنه لا شيء يجب ان يعطل مجلس النواب ورأى ان المساعي يجب ألا تتوقف لإيجاد حلول لأزمة النفايات.

أمين سر تكتل التغيير والإصلاح ابراهيم كنعان قال من جهته اننا مازلنا ننظر الى تشريع الضرورة كعمل ضروري في المرحلة الحالية، لكننا بانتظار كيفية التعامل مع طروحاتنا.وقال بعد لقائه د.سمير جعجع موفدا من العماد عون: نؤيد الأولويات المالية، ولكن الى جانبها توجد أولويات تفوقها أهمية، وهي قانون انتخابات جديد.

بيد ان النائب حكمت ديب عضو كتلة التغيير والإصلاح، أعلن امس ان الكتلة قررت عدم المشاركة في الجلسة التشريعية التي قررها الرئيس نبيه بري يومي 12 و13 الجاري، مشيرا الى ان هناك أولوية مالية وأمورا حساسة لا علاقة بالمصلحة الوطنية العليا، وهناك قانون الانتخاب الذي يطالب به الشعب، وشدد ديب على ان الأولويات نقررها معا، مؤكدا انه لن يشارك في حال لم تتم الدعوة الى الشراكة الحقيقية.

فيصل كرامي لـ «الأنباء»: حكومتنا أقل من حكومة تصريف أعمال

بيروت ـ منصور شعبان

وصف الوزير السابق فيصل كرامي وضع لبنان في المرحلة الراهنة بأنه في حالة من «الاستقرار النسبي» الذي رأى فيه «افضل من الانفجار»، مشيرا الى ان «تداعيات الازمة الاجتماعية بدأت تظهر في طرابلس والشمال بشكل خطر». وقال كرامي، في حديث لـ «الأنباء»، ان الحكومة اللبنانية هي الآن «اقل من حكومة تصريف اعمال»، لافتا الى ان السلطة السياسية صاحبة القرار الحقيقي حولت الحكومة الى ما يشبه مجالس بلدية.

واضاف ان الاستقرار السلبي مقارنة بالحرائق المستقلة في المنطقة هو استقرار غير صحي في بلد مثل لبنان، والدليل ما نشهده من ازمات متداخلة على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع ذلك يبقى «الاستقرار» افضل من الانفجار. وعن الوضع في طرابلس والشمال، قال ان الوضع الامني مقبول ولكن تداعيات الازمة الاجتماعية بدأت تظهر في طرابلس والشمال بشكل خطير عبر الهجرة الجماعية طلبا للجوء الى الدول الاوروبية.

واسف كرامي لكون الحكومة اقل من حكومة تصريف اعمال، ثم استدرك بالقول انها لا تلام على الدرك الذي وضعت نفسها فيه واللوم هو على السلطة السياسية صاحبة القرار الحقيقي في البلد والتي افقدت الحكم هيبته وحولت الحكومات الى ما يشبه مجالس بلدية تأتمر بزعماء الطوائف والاحزاب.

وردا على سؤال، رأى كرامي ان يكون المجتمع الشمالي عموما والطرابلسي خصوصا مجتمعا متدينا ومحافظا، فنعمة نفخر بها وليست تهمة على الاطلاق، وان تكون طرابلس العربية القومية مدينة ذات وجه اسلامي سمح فهو غنى اخلاقي لهذه المدينة، اما اسلام التكفير واسلام رفض الآخر واسلام التطرف المذهبي الذي لا يمت لطرابلس والطرابلسيين بصلة ولن تكون له بيئة حاضنة ولا بيئة مؤيدة، فنحن اهل وسطية دينية قائمة على السماحة ومكارم الاخلاق وانتهاج مسلك السلف الصالح في العيش المشترك والذود عن المقدسات والايمان العميق بما يجمعنا كعرب مسلمين ومسيحيين.وعما اذا كان يرى في الافق ما يبشر بانتخاب رئيس للجمهورية وهل سيدفع القبول الميداني في سورية اللبنانيين على اتخاذ القرار ام ان «السهرة طويلة»، قال: لا بل السهرة طويلة ومملة، ولا يخفى على احد ان اللبنانيين وصلوا الى حائط مسدود في حياتهم السياسية والدستورية، وهم ينتظرون تطورات الوضع السوري والوضع الاقليمي والدولي لكي يفرزوا بين منتصر ومهزوم، وهو انتظار دونكيشوتي بامتياز، فالبلد ينهار والنظام السياسي اللبناني لن يقوم من هذا السقوط المدوي، والخاسر الاكبر هو الوطن، ولكن هناك خاسر اكبر آخر ينبغي ان يصاحب بالصدمة وهو الطبقة الحاكمة العاجزة عن رؤية الحقائق خارج مصالحها الضيقة التي اوصلت البلد الى الانهيار.

تقرير إخباري

من «تشريع الضرورة» إلى «ضرورة التشريع» و«جلسات الأمر الواقع» 3 أسئلة «تحاصر» الجلسة التشريعية

بيروت: أخذ الرئيس نبيه بري، وبعد طول انتظار وانقطاع، قراره بالدعوة إلى جلسة تشريعية الأسبوع المقبل لدراسة وإقرار مشاريع واقتراحات القوانين المدرجة على جدول الأعمال، متجاوزا تجاذبات وتباينات بشأن دستورية الجلسة التشريعية في ظل الشغور الرئاسي ومتجاوزا بالتحديد موقف الكتل المسيحية الأساسية المعترضة كليا أو جزئيا على التشريع في ظل فراغ رئاسة الجمهورية، بحيث بدا الأمر وكأن بري بدل استراتيجيته النيابية وقرر الانتقال من «تشريع الضرورة» الذي يعطي للمجموعة المسيحية المعترضة هامش اعتراض وتسجيل موقف واقتراح بنود. إلى «ضرورة التشريع» الذي يلغي هذا الهامش ويعلن الانتقال إلى «جلسات الأمر الواقع»، مع أو من دون الكتل المسيحية الأساسية.

وبين قائل أن تعيين موعد الجلسة التشريعية لا يعني حكما انعقادها، وقائل إن الرئيس بري لم يكن ليدعو إلى الجلسة لو لم يكن متأكدا من انعقادها، فإن جلسة 12 الجاري تبدو محاصرة بثلاثة أسئلة أساسية:

1ـ أي موقف سيأخذه العماد ميشال عون؟ هل تشارك كتلته النيابية في هذه الجلسة أم تقاطع؟ هل يبدي عون مرونة فيكتفي بما حصل عليه من إدراج بندي الجنسية وعائدات الخليوي ويعتبر ذلك كافيا لتبرير مشاركته في جلسة «مطابقة لمواصفات» تشريع الضرورة؟ أم ينحو إلى التصعيد فيطالب بإدراج بند قانون الانتخابات ملتزما بما كان تم الاتفاق عليه مع القوات اللبنانية في إطار الالتزام بروحية «ورقة النوايا» والترجمة العملية لها في الملفات ذات الصلة والاهتمامات والأولويات والمصالح المسيحية؟ واستطرادا، لمن يعطي العماد عون الأولوية: للرئيس بري وللعلاقة معه التي لا تستقر على حال وتستمر متقلبة بين هبات باردة وساخنة؟ أم للقوات اللبنانية وللعلاقة الجديدة معها التي مازالت تحت الاختبار والمراقبة؟

2ـ ما هو موقف تيار المستقبل: هل يقاطع تضامنا مع حلفائه المسيحيين في 14 آذار ومبادلتهم بالمثل وهم الذين قاطعوا سابقا تضامنا معه عندما كان يقاطع التشريع أيام حكومة تصريف الأعمال السابقة؟ أم تحضر كتلة المستقبل الجلسة التشريعية تضامنا مع الحليف المستتر، بري، وتحت وطأة ضرورات وحاجات مالية واقتصادية؟ ويطرح هذا السؤال في ظل لغط يدور حول موقف المستقبل: فالقوات اللبنانية عبر مصادرها تقول إنها تلقت تأكيدات وتحديدا من رئيس كتلة المستقبل فؤاد السنيورة بأن نواب الكتلة لن يحضروا إذا قاطع الكتائب والقوات ولم تتوافر ميثاقية الجلسة. والسنيورة ينفي أن يكون أبلغ موقفا قاطعا بهذا الاتجاه، لا بل يوحي بأن التوجه هو إلى المشاركة في الجلسة لضرورات قصوى، وهو ما يعزز فرضية أن بري بنى قراره ودعوته للجلسة على موقف المستقبل وتوجهه.

3ـ أي موقف سيأخذه الرئيس نبيه بري وأي مسلك سيسلكه:

ـ هل يمضي قدما في الجلسة التشريعية بمن حضر من النواب المسيحيين متكلا على المردة والطاشناق ونواب مستقلين أو منتمين إلى كتل الحريري وبري وجنبلاط، وبالتالي يكون قد انتقل من «النصاب الميثاقي» إلى «النصاب السياسي»، أي من النصاب الذي يوفره الحضور المسيحي النوعي من الكتل التي تشكل ثقلا في التمثيل الشعبي والنيابي. إلى النصاب الذي يوفره الحضور المسيحي «العددي»؟

وبالتالي أيضا يكون بري قد تخلى عن موقفه السابق بأنه يرفض جلسة غير ميثاقية وعن تعريفه للميثاقية بأنها تتطلب حضور كتلتين مسيحيتين وازنتين على الأقل، ليصبح الموقف والتعريف الجديدين: «الميثاقية تعني بالدرجة الأولى الحفاظ على الوطن والمواطن وليس زيادة التعطيل والانهيار» (في إشارة غير مباشرة إلى مسؤولية مسيحية في هذا التعطيل).

ـ أم أن الرئيس بري ـ الذي أخذ قراره مستندا إلى موقف المستقبل وتمريرة الوزير المشنوق له عندما تحدث عن خطر يواجه وضع الليرة في حال ضاعت القروض الدولية، وإلى تحذيرات حاكم مصرف لبنان أيضا ـ سيعمل على تهيئة ظروف انعقاد الجلسة التشريعية في أجواء هادئة وفي نزع فتيل الاشتباك الذي يزيد الوضع سوءا وتعقيدا، ويكون ذلك إما بإقناع العماد عون بتليين موقفه وبأن قانون الانتخابات دونه عقبتان: عدم حصول توافق مسيحي حوله ومناقشته على طاولة الحوار من ضمن سلة متكاملة. وإما يكون ذلك بإضافة بند قانون الانتخاب على جدول أعمال الجلسة ليس لإقراره وإنما لمراعاة الموقف المسيحي وحفظ «ماء الوجه»؟

14 آذار باشرت الإعداد لبرنامج مرحلي يحدد رؤيتها الراهنة والمستقبلية

بيروت ـ محمد حرفوش

باشرت قوى 14 آذار اجتماعات موسعة في بيت الوسط برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة ومشاركة النائب سامي الجميل عن الكتائب والنائب جورج عدوان عن القوات اللبنانية وغيرهما من النواب والشخصيات الآذارية.

وفي المعلومات ان النقاش في تلك الاجتماعات تركز على المستجدات الراهنة من كل جوانبها المحلية والاقليمية، خصوصا ما يتعلق بالحوار والوضع الحكومي والاستحقاق الرئاسي، بالاضافة الى تطورات الازمة السورية في ضوء الدخول العسكري الروسي على خط هذه الازمة. وتشير المعلومات في هذا السياق الى توجه لدى مكونات هذه القوى لبلورة وثيقة سياسية متكاملة تكون بمنزلة برنامج مرحلي او خارطة طريق تحدد آفاق عمل 14 آذار للمرحلة المقبلة لجهة نقاط الالتقاء وسبل عبور المرحلة الانتقالية باتجاه انتاج خطوات عملية على مستوى معالجة الملفات الخلافية الكبرى بدءا بالاستحقاق الرئاسي.

وتردد في هذا المجال ان لجنة مصغرة تعكف على اعداد هذا البرنامج المرحلي تمهيدا لمناقشته واقراره.

المدرسة الحميدية العثمانية.. أزهر الشمال اللبناني الذي يطلب الترميم

عكار ـ الاناضول: أنشئت المدرسة الحميدية الإسلامية في زمن العثمانيين، وتحديدا في عهد السلطان عبدالحميد الثاني، وتعتبر أول مكتبة في محافظة عكار شمال لبنان. وجاء بناء هذه المدرسة ليعكس العلاقة المميزة التي كانت تربط بلدة مشحة في عكار والدولة العثمانية، وخصوصا في عهد السلطان عبدالحميد الثاني الذي خصها بمكرمة عام 1311 هجرية لبناء مدرسة تقدم العلم لأبناء مشحة والجوار، فتحولت المدرسة الحميدية الاسلامية إلى معلم راسخ ساهم في النهضة العلمية والدينية للمنطقة على امتداد عقود.يؤكد بعض المؤرخين أن سبب اختيار السلطان عبدالحميد الثاني لمشحة كمكان لإنشاء هذه المكتبة والمدرسة، يعود لموقعها الوسطي في عكار، وسميت بالحميدية تيمنا بالسلطان عبدالحميد نفسه، ودعوا الى الاهتمام بهذا المعلم التاريخي والأثري، كغيره من الآثار التاريخية «المهملة» على مساحة المحافظة المحرومة.بنيت المدرسة بالحجر الأبيض المعروف باسم «الحجر العثماني» والقناطر التي بنيت على الطراز العثماني تقوم على مرتفع، مع درجين متقابلين يلتقيان عند الباب الرئيسي، الذي تعلوه لوحة رخامية بيضاء محفور عليها أبيات قصيدة نظمها احد أشهر مشايخ مدينة طرابلس وهو الشيخ عبد الغني البارودي، وهي:

ومدرسة بحمد الله جاءت
لنشر العلم بالعصر الحميدي
لها ركن من العليا مشيد
لنشر علومها.. للمستفيد
فسهل نهج طلاب المعالي
ورقاهم إلى أوج السعود
وتوج مجد هامته بكتب
لقد عزت لعمر في الوجود

وهذه الأهمية للمدرسة والمكتبة، دفع فعاليات بلدة مشحة إلى إعادة الروح إليها وإحياء دورها من خلال التواصل مع وزارة الثقافة اللبنانية والمهتمين بالثقافة والتاريخ العثماني، وجامعات تركية ومؤرخين وباحثين ومع السفارة التركية في لبنان.في هذا السياق، يقول رئيس بلدية مشحة، زكريا الزعبي، الذي استضاف عددا من المؤرخين الأتراك الذين شاركوا في ندوات في المكتبة والمدرسة، إن «هذه المدرسة معروفة بتاريخها. أهل مشحة يكنون كل محبة واحترام وتقدير للسلطان عبدالحميد الذي شيد هذا الصرح واختاره لأسباب عدة منها أنه: تم بناء مدرسة في بلدة مشحة التابعة لمدينة طرابلس ـ الشام لتوسطها في المنطقة وإكراما لأهلها وعائلاتها».وأضاف الزعبي أن السلطان عبدالحميد «كان يهتم بتعليم أبناء الولايات العثمانية، ولبنان كان تحت حكم العهد العثماني كما هو معروف في تلك الفترة»، مشيرا الى أن أهمية المدرسة «تكمن في مكتبتها الغنية التي كانت في زمنها تضاهي المكتبات في كل أرجاء السلطنة، حيث أهدى السلطان كتبا تاريخية وأدبية وعلمية باللغتين العربية والعثمانية وعليها الختم العثماني المذهب، ما جعل العلماء وخصوصا المعنيين بالتدريس الديني يعون أهمية هذه المكتبة فجاؤوها من كل حدب وصوب وكانت مقصدا لكل العلماء وطالبي العلم».واضاف ان «الرسالة التي كانت تقوم بها المدرسة هي تدريس الشريعة الاسلامية والعلوم المدنية واللغة التركية وكانت في الحقيقة منارة في هذا الشرق»، معتبرا انها «كانت تضاهي المدارس التبشيرية التي بناها المستعمرون وكانت هي المدرسة الوحيدة في منطقة عكار ذات الطابع الاسلامي العربي والتركي».وأوضح الزعبي أن هذه المدرسة «أدت رسالتها الا ان الحرب اللبنانية التي حلت علينا (1975ـ1990) أدت الى وقف الدعم عنها فأصابها الإهمال».

وأضاف «أثناء الحرب العالمية الأولى (1914 ـ 1918) هجرت المدرسة وسكنها النسيان والإهمال، حتى قامت مجموعة من العلماء والأساتذة ببذل جهود لترميم السقف حماية للمكتبة، التي نهبت أكثر كتبها، لكنهم للأسف بنوا سقفا من الباطون، شوه المنظر المعماري واليوم المطلوب ترميمها».

وأوضح أن السفارة التركية في لبنان اهتمت بهذه المدرسة «وأرسلت الحكومة التركية بعض الباحثين من أنقرة وإسطنبول ودرسوا وضع المكتبة، واطلعوا على ما تبقى منها ووعدوا بترميمها ونحن ننتظر هذه الوعود خصوصا أننا نكن المحبة لتركيا رئيسا وحكومة وشعبا». وأشار الى أن البلدية تريد تنفيذ مشروع يقوم على تأهيل ساحة ومحيط المدرسة والمباني المجاورة والمسجد الملاصق وعين القرية (سبيل ماء). ويؤكد الباحثون أن تاريخ المدرسة حافل بالمحطات المهمة منذ بنائها الى اليوم، حيث إن الحاكم العثماني محمد باشا المحمد، أخذ موافقة السلطان عبدالحميد الثاني لبناء هذا الصرح العلمي لتعليم أبناء المنطقة تكريما للشيخ عبد الفتاح الزعبي الجيلاني نقيب الأشراف في طرابلس والذي أقام في «الأستانة» ودفن فيها. وقد أهداها السلطان عبدالحميد الثاني مكتبة نادرة قوامها 3000 آلاف كتاب مطبوع وعليه الختم العثماني المذهب، كما تعتبر أول مدرسة نظامية خارج طرابلس الشام.بدوره، يصف رئيس دائرة الأوقاف الاسلامية الشيخ مالك جديدة، المدرسة الحميدية في مشحة بأنها «من الصروح التي تركتها الدولة العثمانية في هذه الأرض المباركة وهي أزهر الشمال (تشبيها بجامع الازهر في مصر) وكان يقصدها العلماء من أجل التدريس ويقصدها الطلاب من لبنان ومن خارج لبنان ليتعلموا فيها، وقد أتحفنا السلطان عبدالحميد ـ رحمه الله ـ بمكتبة عامرة وكانت تشتمل على المصاحف المذهبة والمراجع الفقهية والحديثية والتفسيرية وغيرها من كتب الكلام والعقيدة، بالاضافة الى الكتب النادرة والمخطوطات».

يحدث اليوم

الأضواء مسلطة على الحدود الشرقية ماذا عن الحدود الشمالية؟!

بيروت: حدود السلسلة الشرقية خطفت الأضواء واستقطبت الاهتمام، فيما تعيش الحدود الشمالية استقرارا أقرب الى الانضباط على رغم بعض حالات التهريب التي تشمل المنتوجات والمواد الغذائية والمحروقات.

هناك عوامل عدة وقفت عائقا ومنعت تحول الحدود الشمالية ـ العكارية الى حدود شبيهة بتلك التي تحيط بعرسال، لعل أبرزها العامل الجغرافي، حيث يفصل لبنان عن سورية النهر الكبير الذي يشكل سدا طبيعيا في وجه تدفق المسلحين، فيما البلدات ملاصقة بعضها ببعض، وليس من السهل اختباء المسلحين داخلها أو أخذها كمتاريس طبيعية.

أضف إلى ذلك أن طبيعة عرسال جبلية وعرة، ولم تبسط الدولة سيطرتها عليها منذ فترة، بينما منطقة وادي خالد والبلدات المجاورة مأهولة وتقع تحت سيطرة الدولة، ولم تشهد المناطق السورية المقابلة أي معارك ضارية شبيهة بمعارك القصير وييرود والقلمون والزبداني على حدود السلسلة الشرقية.

وتؤكد مصادر عسكرية ان «الجيش باشر منذ الأيام الأولى لاندلاع الحرب السورية، ضبط الحدود الشمالية، لكن صعوبات كثيرة واجهته، كان أولها غياب القرار السياسي الواضح من السلطة وإعطاء الأمر للجيش بالتصرف، ليتدفق بعدها النازحون السوريون بأعداد هائلة، حيث فتح لبنان أبوابه وحدوده أمام الهاربين من الموت، وخصوصا بعد معارك حمص الشهيرة. وبعد تطور الأوضاع وتفلتها في أكثر من منطقة حدودية، خصوصا بعد معركة عرسال، كان القرار الأمني حازما بضبط حدود الشمال»، مشيرة الى ان «الجيش أخذ تجربة البقاع وعرسال في الاعتبار، وسعى إلى عدم تكرارها في الشمال الذي يحوي عناصر متفجرة، ليس أقلها تغلغل عشرات آلاف النازحين السوريين في البلدات والقرى والمدن، ووضع طرابلس، والتي شهدت جولات من القتال استمرت 3 سنوات، إضافة الى محاولة التنظيمات الإرهابية إيجاد بيئة حاضنة مذهبيا لعملها العسكري وتمددها».

وتكشف المصادر العسكرية ان «الجيش ينشر اللواء الثاني وفوج الحدود البري لضبط حدود عكار، وقد وضع خطة طوارئ من أجل مواجهة أي مفاجأة محتملة أو خرق للحدود، خصوصا مع تزايد الحديث عن إمكان وصول التنظيمات المسلحة الى الحدود، وهو عزز مراكزه عدة وعديدا، عبر ربطها بعضها ببعض وشق الطرق وتأمين خطوط الإمداد، وتعزيز ثكنات الشمال. وتترافق هذه التدابير مع انتشار كثيف للجيش المجهز بتقنيات المراقبة الحديثة والذخيرة الكافية لخوض أي حرب قد تفرض عليه».

وتؤكد المصادر «وجود خطوط دفاع متلاصقة من عكار وصولا الى طرابلس، منظمة ومجهزة بأحدث الأسلحة، ومراقبة من البر والبحر والجو. وما الهدوء الذي يشعر به الشمال سوى دليل على نجاح الجيش في خططه الأمنية والدفاعية، بعد تسديد الضربات المتتالية الى المجموعات الإرهابية».